



لمحة موجزة 2009-2010

وبالإضافة إلى توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، يؤدي الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة دوراً رائداً في مبادرات الدعوة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لدعم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والرجال والشباب. وتبين الأمثلة التالية من الجمعيات الأعضاء كيف أن جهود الدعوة قد أحدثت تغييراً كبيراً في حياة الملايين من خلال تغيير السياسات الوطنية والتشريعات في صالح الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ازداد إجمالي دخل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بـ 36% خلال السنوات الخمسة الماضية من 264.4 مليون دولار عام 2005 إلى 358.6 مليون دولار عام 2009.

91% يتم تخصيص تمويلنا إلى البلدان التي فيها حاجة كبيرة للصحة الجنسية والإنجابية.



«صحي وسعيد وساخن» هو دليل للشباب المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري لمساعدتهم على فهم حقوقهم الجنسية والعيش بصحة جيدة وتحقيق حياة جنسية مرحة وسعيدة ومرضية. ومنذ ظهوره على الإنترنت، تم تنزيله أكثر من أي منشور آخر من منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. غالباً آلاف المرات في اليوم.

جمعية لاتفيا لتنظيم الأسرة والصحة الجنسية

في لاتفيا، شاركت الجمعية العضو في تطوير استراتيجية وطنية حول فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وقد اشتركت الجمعية أيضاً في مبادرة لتقوم الحكومة بتمويل النقص المبكر عن سرطان عنق الرحم عند النساء ابتداءً من عام 2009 وتحسين الفتيات بعمر 12 سنة ضد فيروس الورم الحليمي البشري ابتداءً من عام.

جمعية البهاما لتنظيم الأسرة

عملت جمعية البهاما لتنظيم الأسرة بفعالية بالتشارك مع الحكومة على إعادة النظر في قانون الجرائم الجنسية لبتضمن الاغتصاب الزوجي. وذلك للمرة الأولى على الإطلاق.

جمعية البرتغال لتنظيم الأسرة

في البرتغال، نظمت الجمعية العضو مؤخراً حملة ناجحة حول العديد من القضايا المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية، وساهمت جهودها في إحداث تغييرات سياسية وتشريعية. وفي عام 2009، اعتمدت الحكومة البرتغالية تشريعات أبوة جديدة تعطي المزيد من الحقوق للآباء، كما تمت الموافقة على أول خطة عمل حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

الجمعية التونسية للصحة الإنجابية

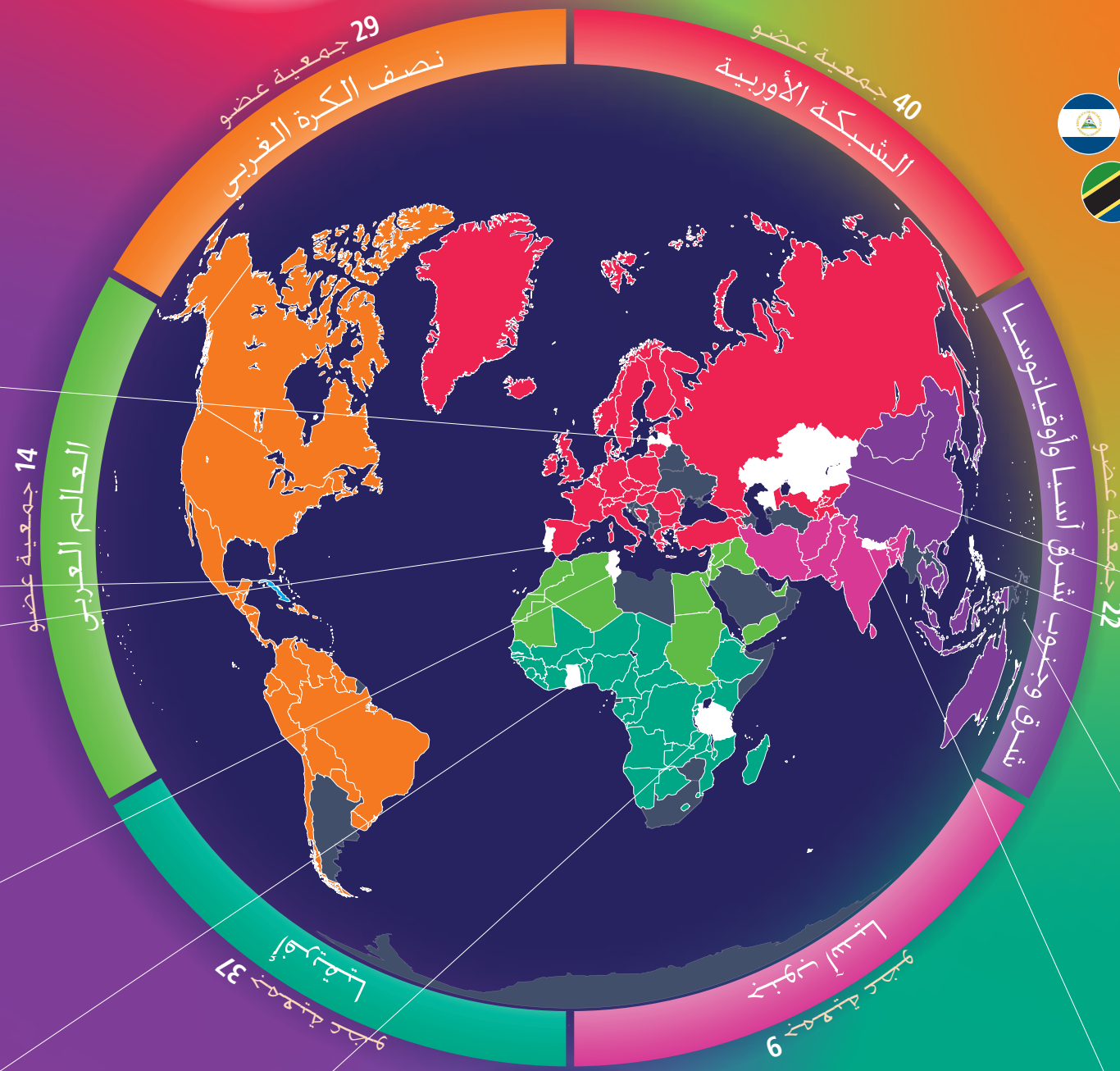
تعاونت الجمعية التونسية مع وزارة الصحة العمومية والسلطات الإقليمية لافتتاح مراكز ملائمة للشباب تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في ستة مناطق محتاجة في البلاد.

جمعية غانا لتنظيم الأسرة

عملت الجمعية العضو في غانا مع المجلس الوطني للأدوية الأساسية لإضافة ثمانية وسائل منع حمل جديدة في قائمة الأدوية الأساسية الوطنية، بما في ذلك الواقيات الذكرية والأنثوية ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ. وهذا يعني أن مرافق الخدمات الصحية ستكون قادرة على شراء وسائل منع الحمل من هذه المخازن الطبية الوطنية، وتقديم خيارات أوسع للمستفيدين.

جمعية تكوين وإدارة الأسرة في تنزانيا

قامت الجمعية العضو في تنزانيا بالدعوة لكي تقوم الحكومة بزيادة التمويل الوطني لتنظيم الأسرة ولوائمه. ونجح عن ذلك زيادة كبيرة قدرها 465% في موازنة عام 2010.



من خلال مشروع تنمية الموارد وزيادة الوعي، جمعت مبادرات الدعوة الموجهة التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء مبلغ 17.4 مليون دولار إضافي من أجل وسائل تنظيم الأسرة على المستوى الوطني في خمسة بلدان - بنغلاديش والمكسيك ونيكاراغوا وتنزانيا وأوغندا. وشكل هذا المشروع استجابة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة للآزمة العالمية في ضمان وسائل تنظيم الأسرة، حيث لم يتمكن عدد كبير من العيادات الحكومية وغير الحكومية من تقديم الخدمات بسبب نقص الإمدادات.

جمعية كازخستان للصحة الجنسية والإنجابية

قامت الجمعية العضو في كازخستان بنجاح بحملة لإحداث تغيير في قوانين الإجهاض حيث أصبح الآن الممكن إجراء عمليات الإجهاض التي تحصل في الثلث الأول من الحمل في العيادات الخارجية إضافة إلى المستشفيات، كما يجب أن تتضمن أي عملية إجهاض مشورة ماقبل وما بعد الإجهاض.

منظمة الفلبين لتنظيم الأسرة

في عام 2009، أصدرت حكومة الفلبين القانون الذي يحدد حقوق المرأة، وانتهاك هذه الحقوق وما يرتبط بها من عقوبات. ومن بين الأحكام الأخرى، ينص القانون على أنه لم يعد من الممكن طرد أو فصل الفتيات الصغيرات من المدرسة إذا أوعندما يحملن. وشاركت الجمعية العضو في جلسات الاستماع التشريعية وحشدت التأييد لمشروع القانون الذي دفع إلى هذا التغيير التشريعي.

جمعية الصحة الإنجابية وصحة العائلة في فيجي

من خلال مشاركتها مع اللجنة الاستشارية الوطنية لمكافحة الإيدز وآلية التنسيق في الدولة، تمكنت الجمعية العضو في فيجي من الضغط من أجل إصدار مرسوم للمعالجة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشري. ويشمل هذا المرسوم قضايا مثل التمييز وأعمال أخرى غير مشروعة، وتقديم المشورة، ومبدأ السرية، والاختبار والإبلاغ، وتوفير الدم والمنتجات المتعلقة به.

جمعية تنظيم الأسرة في نيبال

عملت جمعية النيبال لتنظيم الأسرة مع ناشطين آخرين لدعوة البرلمانيين وصانعي القرار على تقديم ودعم سياسة للحد من ارتفاع معدل العنف المنزلي في البلاد. وفي عام 2009، أقر البرلمان قانون مكافحة العنف المنزلي.

